« في ندوة لحزب العمل بتل ابيب عقدت يوم الثلاثاء الماضي ، طلب من رئيسة وزراء العدو ان ترد على النقاش الذي ثار في اوساط الحزب حول ما اذا كانت هناك حاجة للدمج ، او الدمج على مراحل او التعاون بين القطاع الزراعي الاسرائيلي وقطاع الزراعة في المناطق .

وقد ردت على هذا السؤال بقولها ان تحديد هذا الامر يتم بقرار سياسي برسم الحدود النهائية وهذا القرار سوف يتخذ اذا ما توصلنا الى امكانية سلام . وهذا القرار هو الذي سيحدد شبكة العلاقات بين اسرائيل والسكان خارج الخط الاخضر ، ولن يتأثر هذا القرار بالقرارات التي تتخذ حاليا بالدمج او الدمج على مراحل . وقالت ان القرار الذي اتخذ في حينه لتطوير مصادر العمل في المناطق ، كان قرارا هاما ولكن لم يتخذ الكثير في هذا الاتجاه، وقالت يجب التركيز بصورة خاصة على تطوير مصادر العمل في الصناعة والحرف » .

عن « وضع اقامة اسرائيل »

تقرير تفصيلي حول برامج "التعايش" التي تنفذها اسرائيل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

ثانياً: التعايش "على الصعيد الاقتصادي"

في العدد الماضي من « الهدف » قدمنا القسم الاول من التقرير التفصيلي حول برامج « التعايش » التي تنفذها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، عام ١٩٦٧ (وقع خطأ في العدد الماضي في العنوان فاستبدل العام ٦٧ بالعام ٤٨) .. وكان ذلك القسم يتعلق بتلك البرامج على صعيد تشغيل العمال ..

وفي هذا القسم نتناول تلك البرامج على صعيد السياسة الزراعية ، ثم على صعيد الصناعة والتجارة .

حقل الزراعة

منذ بداية الاحتلال جرى الاعتماد بين الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعتمد على المساعدات الضخمة ، وهو اقتصاد راسمالي مكثف وزراعته محمية منظمة ، وبين الاقتصاد العربي في المناطق المحتلة الذي يعتمد بصورة اساسية على الزراعة وعلى كثافة العمل اليدوي ولكنه غير منظم بشكل سليم ولذا سهل كثيرا على سلطات الاحتلال تنفيذ مخططها في هذا المجال والمتمثل في الاهداف الاساسية التالية :

١ – اضعاف الزراعة بشكل عام في المناطق المحتلة باعتبارها مصدرا ذاتيا واساسيا تعتمد عليه المناطق المحتلة في اقتصادها وذلك عن طريق عرقلة برامج المحاصيل الزراعية التقليدية في المناطق المحتلة ، كما ان اعتماد محاصيل هذه المناطق وخصوصا الضفة الغربية على اسواق الضفة الشرقية للاردن والدول العربية يزيد من ترابط هذه المناطق مع الاردن والدول العربية ، وهذا ما لم ترغب به اسرائيل في تلك الفترة على الاقل ، لذا اتجهت اسرائيل الى البرامج الزراعية التي من شانها تقليل فرص التكامل الزراعي بين المناطق المحتلة وخصوصا الضفة الغربية والضفة الشرقية وباقي الدول العربية .. كل ذلك بقصد زيادة اعتماد سكان المناطق المحتلة على ما تقدمه لهم اسرائيل .

٢ – توجيه هيكل الزراعة في المناطق المحتلة بما يتلاءم مع طبيعة الارض لانتاج السلع الزراعية التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي .

٣ – تشجيع تصريف المنتجات الزراعية الاسرائيلية ، وخصوصا الحمضيات ، في الاسواق العربية عبر الجسور المفتوحة بواسطة وسطاء من سكان المناطق المحتلة .

وفي سبيل تحقيق هذا المخطط عمدت اسرائيل الى اتباع الخطوات التالية :

١ – عمدت اسرائيل الى احصاء شامل للهيكل الزراعي في المناطق المحتلة وحددت امكانياته وطرق استغلال الارض ونوعية المحاصيل والخدمات الزراعية وطرق استفادة الزارعين من الوسائل الحديثة .

٢ – قامت اسرائيل بحملة دعائية مركزة في اوساط المزارعين العرب في المناطق المحتلة لتستهدف الهجوم على المستوى الزراعي للمناطق فشملت هذه الحملة نوعية الاساليب المتبعة والمحاصيل التقليدية كالحبوب والخضار .

٣ – ادخال انواع جديدة من الحاصلات الزراعية الى المناطق المحتلة وتشجيع زراعتها كالفراولة في قطاع غزة ، ولقد نوخت اسرائيل من هذه الاصناف ان ندر ربحا على اصحابها وفي نفس الوقت عدم صلاحيتها نظرا لسرعة عطبها ومحدودية الطلب عليها لكون سلعة زراعية يعتمد عليها سكان المناطق المحتلة في معيشتهم . كما تعمدت اسرائيل كذلك في اختيار تلك الاصناف عدم منافستها للانتاج الزراعي الاسرائيلي في الاسواق الخارجية وعلى ان تحقق دخلا لاسرائيل بما تتقاضاه من اجور ورسوم عن خدمات التصدير الى الخارج .

٤ – عمدت السلطات الاسرائيلية في البداية الى عدم تشجيع زراعة الحمضيات في الضفة الغربية التي تعتمد في تسويقها على الضفة الشرقية ولقد نجم عن هذه السياسة انخفاض في حجم المساحات التي تزرع بالحمضيات بنسبة ٥٠٪ وتلف تجارة البطيخ في نابلس وجنين وطولكرم غربة قاسية .

٥ – عمدت السلطات الاسرائيلية في بداية الامر وحتى نهاية عام ١٩٦٨ الى تشجيع زراعة المنتوجات التي تحتاج الى اعداد كبيرة من الايدي العاملة كالتبغ والسمسم كما ادخلت زراعة القطن الى الضفة الغربية كل ذلك بقصد تشغيل العمال الزراعيين الى الحد الذي يجنبها فقط مشكلات البطالة واخطارها على الاحتلال .

٦ – ومع اشتداد حدة المقاومة عام ١٩٦٩ سمحت السلطات الاسرائيلية لعمال المناطق للعمل في اسرائيل ولذا فقد تغيرت السياسة الاسرائيلية نحو تشجيع المنتوجات الزراعية التي لا تحتاج الى اعداد كبيرة من العمال فشجعت زراعة البندورة والخيار كما توسعت في زراعة بعض القطانيات اذ ارتفعت المساحة المزروعة قطانيات من ١٠ الاف دونم الى ٢٠ الف دونم في الضفة الغربية .

٧ – شجعت السلطات الاسرائيلية على انتاج المنتوجات التي تحتاج اليها الصناعات الزراعية في اسرائيل وذلك عن طريق منح القروض وتقديم الارشادات الفنية للمزارعين العرب في المناطق المحتلة . ولذا فقد تميز الانتاج الزراعي في المناطق المحتلة بزيادة في انتاج الاصناف الزراعية الصناعية وتخفيض في المنتجات التي تتراكم عادة في الاسواق الاسرائيلية . فقد زادت مساحة الارض المزروعة بالسمسم والتبغ بنسبة ١٠٠٪ ومساحة الارض المزروعة بالحمص ٥٠٪ (مجلة الحقيقة التي يصدرها الحزب الشيوعي الاردني – كانون الثاني عام ١٩٧٢) كما زاد انتاج البندورة والخيار في الضفة الغربية وذلك وفقا لاحتياجات الراسمالية الاسرائيلية الذين اقاموا صناعات ماكولات جديدة على ضوء رخص المواد الخام الزراعية القادمة من المناطق المحتلة واستخدام الايدي العاملة العربية الرخيصة نسبيا . ولقد بلغ مجموع القروض الاسرائيلية في الضفة الغربية ١٤١ مليون ليرة وزعت على ٩٠ قرضا كما بلغ مجموع القروض الموزعة في قطاع غزة ٣٤٧ مليون ليرة وزعت على ١١٠ قروض (مجلة الحقيقة) .

٨ – تشجيع العمال الزراعيين وصغار المزارعين على هجر مزارعهم وترك الزراعة سعيا وراء العمل في اسرائيل مستخدمة في ذلك سياسة رفع الاجور في المشاريع الاسرائيلية مما ادى في النهاية الى وجود نقص كبير في العمال الزراعيين في المناطق المحتلة .

٩ – الاف الزروعات وتقليص مساحة الارض المزروعة بالاسبلاء عليها لاغراض عسكرية واخرى استيطانية كما فعلت السلطات الاسرائيلية في اراضي قرية عقربة في قضاء نابلس حيث عمدت الى رش الحبوب المزروعة على الاف الدونمات بالمبيدات الزراعية .

١٠ – لجوء السلطات الاسرائيلية الى تشجيع المؤسسات الاسرائيلية على اغراق اسواق المناطق المحتلة بالسلع الزراعية عن طريق دفع الاعانات المالية لها بحيث تمكنها من مصارعة المنتجين المحليين في المناطق المحتلة مما ادى الى عجز المنتجين العرب في المناطق المحتلة عن منافسة المنتجين الاسرائيليين . ولقد تحدثت صحيفة « الايكونومست » البريطانية عن ذلك في معرض حديثها عن مزرعة موسى العلمي فقالت :

« .. الجيش استولى على قسم كبير من اراضي الواحة بحيث لم يبق منها الان سوى ١٠٠٠ فدان وكانت اكبر مزرعة لانتاج الطيور والالبان في المنطقة ولكنها تتدهور لان زبائنها ، الفنادق الكبيرة في القدس العربية ، مجبرة على شراء الحليب الاسرائيلي ، وقد زودت في الماضي عربي الدواجن بالصيصان ، اما الان فهي عاجزة عن منافسة المنتجات الاسرائيلية التي تدعمها الحكومة ماليا .. » .

١١ – استخدمت اسرائيل المكافات التشجيعية والاعفاء من ضرائب التصدير التي تمنحها السلطات الاسرائيلية للتجار من سكان المناطق المحتلة الذين يقومون بتصدير السلع الزراعية الى الضفة الشرقية كوسيلة لتصدير فائض انتاجها الزراعي الى الضفة الشرقية والدول العربية ونصل هذه المكافات في بعض الاحيان الى ٣٠٪ من قيمة المنتوجات المصدرة .

لقد ترتب على السياسة الاسرائيلية التي طبقتها السلطات المحتلة في المناطق المحتلة عدة نتائج ساعدت على تدهور الزراعة في المناطق المحتلة وابرز هذه النتائج :

١ – لم تدر المحاصيل الزراعية التي تعتمد على اقل قدر ممكن من العمال ارباحا جيدة كما كانت تتوقع السلطات الاسرائيلية وذلك بسبب النقص في خبرة الزارعين العرب بالنسبة لهذه الاصناف .

٢ – تحمل المزارع اعباء تكاليف جديدة باهظة كثمن السماد والبذور المستوردة من اسرائيل باسعار مرتفعة واجور الالات والمعدات الزراعية التي استاجرها بعض المزارعين من المؤسسات الاسرائيلية واضطروه لدفع اجور عالية جدا للعمال الزراعيين بحيث اصبحت الاجور تشكل نصف كلفة الانتاج مما ادى الى ارتفاع كلفه الانتاج بنسبة ٢٥٪ .

٣ – عدم مقدرة المزارع على التخلي كلية عن المنتوجات التقليدية لوفرة انتاجها مع عدم فتح الاسواق الاسرائيلية كلية امام الانتاج الزراعي للمناطق المحتلة .

٤ – عدم تحقيق النجاح في تسويق الانتاج الزراعي في الاسواق الاوروبية بسبب سياسة اسرائيل في عدم السماح لهذه المنتوجات بمنافسة المنتوجات الاسرائيلية . ولقد بلغت جملة صادرات الضفة الغربية الى الاسواق الاوروبية عام ١٩٦٩ ١٤٢٥٠٠٠٠٠ دولار وهذا يمثل جزءا يسيرا من مجموع الانتاج الزراعي في الضفة الغربية .

لقد انعكست السياسة الاسرائيلية في مجال الزراعة على حياة المزارع والفلاح كما انعكست على تدهور الزراعة بصورة عامة في المناطق المحتلة . فلم يعد المزارع قادرا على الملاءمة بين ارتفاع تكاليف الزراعة وتخفيف الربح كما لم يعد قادرا على تخفيف التوازن بين ارتفاع تكاليف المعيشة في المناطق المحتلة وبين دخله الذي لم يرتفع بنسبة تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة بصورة عامة . ولذا فقد واجه صغار المزارعين والعمال الزراعيين هوة بين مستوى الدخل والنفقات مما دفعهم الى ترك مزارعهم واللحاق بارتال العمال العرب للعمل داخل اسرائيل .

خلاصة القول في هذا المجال ان السياسة الزراعية لسلطات الاحتلال المطبقة في المناطق المحتلة لا تعتمد تقوية الزراعة باعتبارها مصدرا اساسيا وذاتيا لاقتصاد المناطق المحتلة يمكن الاعتماد عليها في المدى البعيد ، بل تسعى لاضعافها وتكييفها في آن واحد مع مقتضيات حاجة الاقتصاد الاسرائيلي وتكاملها معه ، اعمالا من اسرائيل في زيادة تبعية اقتصاد المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي .

حقل الصناعة والتجارة

ان الصناعة الاسرائيلية بصفة عامة تواجه عيبا تمثل في اقعادها الى المواد الخام والسوق ذي النطاق الواسع لتصريف منتجاتها بالاضافة الى ارتفاع الاجور فيها الى حد تقترب من المستوى الاوروبي ، وبالرغم من هذه العقبات الهامة فقد استطاعت الصناعة الاسرائيلية البقاء والنمو المستمر بحيث اصبح ناتج اسرائيل الصناعي يقدر الان بحوالي بليون دولار في العام(١) معتمدة في ذلك على واردات راس المال التي تتدفق على اسرائيل باستمرار وعلى نجاحها في تثبيت اقدامها في بعض الاسواق الخارجية علاوة على اسواقها المحلية .

وبعد الاحتلال اصبحت الصناعة العربية المخلفة نسبيا في المناطق المحتلة وجها لوجه امام الصناعة الاسرائيلية الحديثة المطورة ، ولقد وجدت اسرائيل في ذلك فرصة سانحة تسفيد منها لوفير بعض حاجتها من المواد الخام والاسواق والايدي العاملة بكاليف اقل ، ولذا فقد وجهت اسرائيل النشاط الصناعي في المناطق المحتلة بما يخدم في النهاية مصلحة هذه ، اخذة بعين الاعتبار تحقيق بعض الارباح لبعض ارباب المصانع من سكان المناطق المحتلة وتحسين مداخيل العاملين عليها ليكونوا عونا لها في المناطق المحتلة . ولذا استهدف اسرائيل في مخططها في مجال الصناعة احكام سيطرتها التامة على الصناعات في المناطق المحتلة ولقد لجات في سبيل تحقيق هذه الغاية الى الوسائل التالية :

١ – شجعت اسرائيل قيام بعض الصناعات الخفيفة في المناطق المحتلة التي تعتمد في موادها الاولية على ما تنتجه المصانع الاسرائيلية من مواد نصف مصنوعة اذ وجهت رجال الصناعة الاسرائيلية الى انشاء اعمال مقاولة فرعية الى الورش بالمناطق المحتلة وعلى الاخص في فروع الملابس الجاهزة والمنتجات البلاستيكية ومنتجات البناء (دافار ٧٢/٣/١) وبالفعل قامت عدة مصانع للادوية والنسيج والخيوط والالبسة الجاهزة والحبال وربطات الاحذية في بيت لحم ورام الله والبيرة ومصنع للتنك في جنين ومصنع للاثاث الاسباني في العريش (دافار ٧٢/١٠/٢٨) كما ظهرت صناعات البلاستيك والالبسة الجاهزة ونسيج الجرازي والبسط وخياطة الملابس الداخلية في قطاع غزة . ولقد بلغ مجموع المصانع الجديدة التي اقيمت في الضفة الغربية ٥٠ مصنعا وفي قطاع غزة ومن وصل عدد المصانع الجديدة الى ١٠٠ مصنع (احصائية وزير التجارة والصناعة – باراليف) .

٢ – عمدت اسرائيل الى توسيع بعض الصناعات وخصوصا الصناعات الزراعية التي كانت قائمة في المناطق المحتلة بقصد اشباع حاجة السوق الاستهلاكي الاسرائيلي ومصانع الماكولات والمعبئة الاسرائيلية فظهرت معاصر جديدة للزيت في معلبن وبيت ربها وفيرغانة وبيت عور . ولقد بلغ عدد المصانع التي تم توسيعها اثناء الاحتلال في الضفة الغربية ٥٥ مصنعا وفي قطاع غزة ٥٠ مصنعا (احصائية وزير التجارة والصناعة – باراليف) .

٣ – لجأت السلطات الاسرائيلية الى منح القروض الحكومية لاقامة المصانع الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة ولقد بلغت موازنة القروض الصناعية عام ٧١ حوالي ١٦ مليون ليرة اسرائيلية (احصائية وزير التجارة والصناعة – باراليف) كما عمدت الى تشجيع البنوك الاسرائيلية على منح التسهيلات البنكية لاغراض الصناعة لاجال ليست طويلة نسبيا .

٤ – اهتمت السلطات الاسرائيلية بالصناعات التي تعتمد في موادها الاولية على ما تنتجه المصانع الاسرائيلية وعلى ما يجري استيراده من الخارج في آن واحد كصناعة الصابون وبذلك تحقق ارباحا مضاعفة من ثمن المواد المشتراة من الاسواق الاسرائيلية والمواد التي يجري استيرادها من الخارج عن طريق المؤسسات التجارية الاسرائيلية والموانيء ووسائط النقل الاسرائيلية علاوة على رسوم الاستيراد وضرائب الانتاج وبذلك تحقق اسرائيل تسويق بعض منتجاتها وتشغيل مؤسساتها التجارية ..

في صناعة الصابون مثلا التي يدخل في انتاجها اساسا الزيوت والصودا الكاوية يجري استيراد نسبة كبيرة من الزيوت الاجنبية عن طريق قبرص بوسائط النقل الاسرائيلية كما تلتزم مصانع الصابون بشراء نسبة كبيرة من الصودا الكاوية التي تنتجها اسرائيل ويجري استيراد الباقي عن طريق ميناء حيفا ، كما تستولي السلطات الاسرائيلية ضريبة انتاج على الصابون بنسبة ١٥٪ من تكلفته .

٥ – اتجاه السلطات الاسرائيلية مؤخرا نحو تشجيع الاستثمارات الاسرائيلية في المناطق المحتلة في مجال الصناعة اذ قررت لجنة اقتصادية وزارية منح مساعدات مالية واعفاءات ضريبية للصناعيين الاسرائيليين الذين يقيمون منشآت صناعية في المناطق المحتلة في الاراضي السورية والمصرية والاردنية (وكالة الانباء ا.ب ٧٢/١٠/٩) ومعا يلاحظ في هذا المجال ان السلطات الاسرائيلية لم تكن فيما مضى تشجع على الاستثمارات الاسرائيلية الخاصة في مجال الصناعة بالمناطق المحتلة نظرا لما تطلبه حاجة الاستثمارات في المجال الصناعي من هدوء واستقرار في الاوضاع لآجال طويلة ، وتغيير السياسة الاسرائيلية في هذا المجال يعكس اتجاه السياسة الاسرائيلية للبقاء في المناطق المحتلة بطريقه او باخرى .

وعلى صعيد التجارة فقد استهدفت السلطات الاسرائيلية كذلك السيطرة التامة على تجارة المناطق المحتلة وتوجيهها بما يخدم اهدافها الاقتصادية والسياسية في تلك المناطق مراعية في ذلك خلق مجموعة من المستفيدين من ابناء المناطق المحتلة والعمل على مساعدتهم لتحقيق الربح . ويمكن تلخيص اساليب السياسة الاسرائيلية في هذا المجال بالامور التالية :

١ – تشجيع حركة الاستيراد والتصدير من اسرائيل الى المناطق المحتلة وبالعكس .

٢ – تشجيع التصدير من المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية والدول العربية .

٣ – عدم تشجيع الاستيراد من الضفة الشرقية وباقي الدول العربية .

٤ – العمل على امتصاص اكبر كمية من النقد الاردني والعملات الصعبة .

٥ – عدم السماح بفتح فروع البنوك العربية العاملة في المناطق المحتلة .

٦ – تسهيل الحصول على الوكالات التجارية للسلع الاسرائيلية .

٧ – سمحت السلطات الاسرائيلية لتجار الاراضي المحتلة باستيراد السلع التي لا تتنافس مع السلع الاسرائيلية من الخارج .

لقد اظهرت ارقام مكتب الاحصائيات الاسرائيلي سنة ١٩٧١ ان معظم واردات المناطق المحتلة تاتي من اسرائيل فقد بلغت عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ حوالي مبلغ ٢٩٥٤١ ، ٢٩٦٠٦ مليون ليرة اسرائيلية على التوالي كان معظمها من السلع الاسرائيلية الجاهزة والسلع النصف مصنوعة كما بلغت صادرات المناطق المحتلة لاسرائيل عام ١٩٧٠ مبلغ ١٤٦ مليون ليرة اسرائيلية كانت معظمها من المنتجات الزراعية التي لا تنافس مع الانتاج الزراعي الاسرائيلي ومحاجها صناعة الماكولات والمعبئة الاسرائيلية كالزيتون لصناعة الزيوت والعنب لصناعة الخمور بالاضافة لبعض السلع للسوق الاستهلاكي الاسرائيلي كالحلاوة والطحينة . كما شملت صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل منتجات الصناعة اليدوية والحرفية.

لقد تحولت المناطق المحتلة الى اسواق لتصريف المنتجات الاسرائيلية الصناعية كما اصبحت مصدرا يمد اسرائيل بما تحتاجه الصناعة الاسرائيلية من منتجات زراعيه علاوة على انها بعد السوق الاستهلاكي الاسرائيلي للسلع الزراعية الصناعة باسعار اقل من سعر التكلفة كما لو تم انتاجها في اسرائيل نظرا لانخفاض اسعار موادها واجور الايدي العاملة في المناطق المحتلة عنها في اسرائيل كالحلاوة والطحينة التي يجري الطلب عليها من اليهود الشرقيين وعرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ . ولقد سمحت السلطات الاسرائيلية لتجار المناطق المحتلة باستيراد السلع التي لا تتنافس مع السلع الاسرائيلية من الخارج عن طريق الموانيء الاسرائيلية مستفيدة في ذلك مما تحققه من ارباح عن طريق الرسوم واجور الخدمات التي تقدمها المؤسسات التجارية الاسرائيلية من نولون ووسائط نقل كما اسقطت السلطات الاسرائيلية فرض الرسوم والضرائب العالية على استيراد بعض السلع الاجنبية من الخارج كوسيلة لترويج السلع الاسرائيلية المماثلة لها ، في المناطق المحتلة . كما ان البنوك الاسرائيلية تلعب دورا هاما في هذا المجال عن طريق رفع اسعار الفائدة على التسهيلات التي تقدمها لتمويل عمليات الاستيراد ونصل الى حد ١٢٪ . ولقد ادت هذه السياسة مع اجراء تخفيض الليرة الاسرائيلية الذي صاحب تخفيض قيمة الدولار الى ارتفاع كبير في السلع التي تستوردها المناطق المحتلة من الخارج مما اتاح فرصة جديدة للسلع الاسرائيلية لغزو اسواق المناطق المحتلة .

ولقد ادى تدفق السلع الاسرائيلية على المناطق المحتلة الى انتعاش سوق الوكالات التجارية ، وقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى توجيه المؤسسات التجارية الاسرائيلية الى فتح وكالات تجارية لتجار المناطق المحتلة وقد لجأت المؤسسات التجارية الاسرائيلية الى عدم اشتراطها على الوكلاء في المناطق المحتلة تصريف كميات محددة خلال فترة زمنية معينة كما عمدت الى اعطائهم تسهيلات في الدفع بحيث انها كانت تزود الوكلاء في المناطق المحتلة بحاجتهم من السلع ما تاجيل دفع اثمانها الى ما بعد تصريفها في الاسواق ، كما شاركت بعض المؤسسات التجارية الاسرائيلية الوكلاء في المناطق المحتلة بجزء من تكاليف افتتاح الوكالات التجارية في المناطق . ونتيجة لهذا التشجيع فقد افتتحت عدة وكالات تجارية في المناطق المحتلة لتصريف السلع الاسرائيلية كالسجاير والكاوشوك ومواد البناء والسكاكر والتراكتورات والمعدات الزراعية .

وساعد السلطات الاسرائيلية في سياستها التجارية في المناطق المحتلة عدم سماحها لفروع المصارف العربية لازاولة عملها في المناطق العربية وانفراد المصارف الاسرائيلية بالقيام بجميع العمليات المصرفية ومنها عمليات التجارة الخارجية بين المناطق المحتلة واسرائيل من جهة وبين تلك المناطق والخارج من جهة اخرى . وقد لعبت البنوك الاسرائيلية دورا هاما في انعاش الحركة التجارية في المناطق المحتلة عن طريق التسهيلات الائتمانية والقروض التجارية الممنوحة لتجار المناطق المحتلة كما وان هذه البنوك استطاعت بفضل تحكمها في سعر الفائدة من توجيه تجاره المناطق المحتلة نحو توسيع التبادل التجاري بين اسرائيل وتلك المناطق .

وبالنسبة للحركة التجارية بين المناطق المحتلة والضفة الشرقية وباقي الدول العربية فقد سمت اسرائيل الى تشجيع التصدير الى الضفة الشرقية والبلاد العربية وقد شمل التصدير المنتوجات الزراعية كالزيتون والبرتقال والبطيخ والشمام والبندورة والعنب والخيار من قطاع غزة والبلح والجوافه واللوز من قطاع غزة كما شمل ذلك ضمن نطاق احتياجات الاسواق الاسرائيلية والمناطق المحتلة . وقد استغلت اسرائيل حركة التصدير هذه لتسريب بعض منتجاتها وسلعها الى اسواق البلاد العربة . وتبدو صورة سياسة تشجيع التصدير من خلال سياسة السلطات الاسرائيلية في اعفاء بعض السلع المصدرة الى الضفة الشرقية والبلاد العربية من ضريبة الانتاج والمكافات التشجيعية التي تمنحها للمصدرين من ابناء المناطق المحتلة ونصل هذه المكافات في بعض الاحيان الى ٣٠٪ من قيمة السلعة المصدرة شرط ان يتم دفع قيمتها بالدينار الاردني او العملات الصعبة الاخرى. ولم يقصر تشجيع السلطات الاسرائيلية لصادرات المناطق المحتلة الى البلاد العربية بل سمت الى تشجيع صادرات تلك المناطق الى الاسواق الخارجية بالنسبة للسلع التي لا تنافس المنتجات الاسرائيلية في الاسواق الخارجية اذ اولت السلطات الاسرائيلية اهتماما لتشجيع تصدير الفراولة من قطاع غزة الى الاسواق الاجنبية .

ومقابل سياسة تشجيع الصادرات من المناطق المحتلة فقد عمدت اسرائيل الى تقليص حجم الواردات اليها من الضفة الشرقية والبلاد العربية عن طريق فرض الرسوم الجمركية الباهظة على تلك السلع والمنتجات . اذ تصل قيمة هذه الرسوم احيانا الى ضعف ونصف قيمة المنتجات والسلع المستوردة .

ومن جملة اساليب اسرائيل في مجال التجارة اجراءاتها الهادفة الى امتصاص اكبر قدر ممكن من الدينار الاردني والعملات الصعبة ، اذ في حين الفت السلطات الاسرائيلية التعامل بالعملات التي كانت متداولة في كل من قطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان واستبدلتها بالليرة الاسرائيلية، ابقت على التداول في الدينار الاردني في الضفة الغربية جنبا الى جنب مع الليرة الاسرائيلية وبات التعامل في كلا النقدين وفق سعر رسمي محدد بما يساوي عشر ليرات اسرائيلية للدينار الواحد وفرضت سياسة استيفاء الرسوم والجمارك والخدمات الرسمية بالدينار الاردني كما تشترط استبدال قيمة صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية التي يتم دفع قيمتها بالدينار الاردني اشترطت تحويل هذه القيم الى الليرة الاسرائيلية كشرط اساسي لدفع مكافات التصدير الشجيعية وجملة هذه الاجراءات تساعد السلطات الاسرائيلية في تامين مورد ثابت لها من العملات الاردنية للاستفادة منها كاحد العملات القوية التي تسهل تحويلها الى عملات اجنبية صعبة .

لقد ادت جملة الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية الى انعاش الحركة التجارية بالمناطق المحتلة الذي يخدم في نفس الوقت تخفيف العبء عن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه كما نجحت هذه السياسة في ربط الحركة التجارية في المناطق المحتلة بالتجاره والاقتصاد الاسرائيليين .

آثار السياسة الاسرائيلية في المجال الاقتصادي على التركيبة الاجتماعية في المناطق المحتلة

ادت السياسة الاسرائيلية في المجال الاقتصادي الى احداث تغييرات كبيرة في التركيبة الاقتصادية – الاجتماعية في المناطق المحتلة يمكن اجمالها بما يلي :

١ – العمال

ادى اندفاع الاعداد الضخمة من العمال العرب للعمل في المشاريع الاسرائيلية باجور مرتفعة وظروف عمل احسن بما هوه من قبل ، ادى ذلك الى احداث تغير ملموس في مستوى حياة الطبقة العاملة بحيث اصبحت حياة هذه الطبقة اليوم تختلف عما كانت عليه في السابق من حيث المطامح والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية مما خفف كثيرا من ميلها الثوري وقدرتها على التمرد والثورة بوجه الاحتلال .

٢ – المزارعون وكبار الملاك

نجم عن تحسن ظروف العمل وارتفاع مستوى الاجور اتجه الفلاحون المعدمون وصغار المزارعين العمل في الزراعة وتحولوا الى عمال يعملون داخل اسرائيل وقد ادى هذا بدوره الى ارتفاع اجور العمال الزراعيين بضاف لذلك ارتفاع اثمان السماد والبذور وعدم تحقيق النجاح في تسويق المنتجات الزراعية . كل ذلك ادى الى انخفاض ملموس في دخول وارباح كبار المزارعين ومتوسطوهم مما اثر على قدرتهم على استثمار اراضيهم الزراعية بشكل مربح ولقد ادى ذلك الى تدهور اوضاعهم المالية قياسا على ما كانت عليه احوالهم قبل الاحتلال .

٣ – الوكلاء التجاريون

لقد انعكست السياسة الاسرائيلية في انعاش التجارة بالمناطق المحتلة على ظهور طبقة جديدة هم طبقة الوكلاء التجاريون (الكومرادور) الذين يعتمدون في معيشتهم على بقاء الاحتلال الاسرائيلي ، وهذه الطبقة من اكثر الناس في المناطق المحتلة اندفاعا وراء الحلول الاستسلامية والتعاون مع العدو .

٤ – طبقة البرجوازية الصناعية

لقد نشأت هذه الطبقة اساسا وتشكلت من

←

(١) ندرة التوسع الصناعي اليهودي في فلسطين على الابعاد بديونه – كرميركورد – بيروت ٧٢